قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠٩

بالموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٩م) .

حسنى مبارك

اتفاقية مساعدة
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
رقم (٢٦٣-٢٩٤/١)

التعديل الخامس
لاتفاقية المساعدة
بين
حكومتى جمهورية مصر العربية
و
الولايات المتحدة الأمريكية
بشأن
مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

التعديل الخامس المؤرخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ لاتفاقية مساعدة للإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة الموقعة فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية («ج.م.ع»/«المتلقى») وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) والتى تم توقيع آخر تعديل لها فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ (المعدلة ، «اتفاقية مساعدة») .

بند ١ - التعديل :

تعدل اتفاقية المنحة كما يلى :

(أ) تعدل المادة (٣) بند ٣-١ (أ) باستبدال عبارة : «ثمانية وخمسون مليونًا ومائتا ألف دولار أمريكى (٥٨٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكى)» : ويحل محلها عبارة «واحد وثمانون مليونًا وخمسون ألف دولار أمريكى (٨١٠٥٠٠٠٠ دولار أمريكى)» .

(ب) تعدل المادة (٤) ، فقرة (أ) ، بحذف عبارة «٣٠ سبتمبر ٢٠١١» ويحل محلها عبارة «٣٠ سبتمبر ٢٠١٢» .

(ج) يستبدل بالكامل المرفق رقم (١) بالملحق (١) من اتفاقية المساعدة ، ويحل محله المرفق رقم (١) المرفق بهذا التعديل .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر التعديل الخامس باللغتين العربية والإنجليزية . وفى حالة وجود اختلاف فى التفسير بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - الاتفاقية بالكامل :

فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقًا لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على التعديل الخامس وتخطر الوكالة بإتمام التصديق .

بند ٥ - السريان :

يدخل التعديل الخامس حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم فإن كلا من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل الخامس فى مدينة القاهرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
التوقيع : .....
الاسم / **فايزة ابو النجا**
الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية
التوقيع : .....
الاسم / **هيلدا اريلانو**
الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة العدل

التوقيع : .....

الاســـم : المستشار/ **ممدوح مرعى**

الوظيفة : **وزير العدل**

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقعت ممثلتها عليها باسمها .

المجلس القومى للأمومة والطفولة

التوقيع : .....

الاســـم : السفيرة/ **مشيرة خطاب**

الوظيفة : **الأمين العام**

الجهة المشاركة

من أجل علم الجهة المشاركة بهذه الاتفاقية فقد وقعت ممثلتها عليها باسمها .

المجلس القومى للمرأة

التوقيع : .....

الاســـم : د/ فرخندة حسن

الوظيفة : الامين العام

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة التنمية المحلية

التوقيع : .....

الاســـم : السيد/ **محمد عبد السلام المحجوب**

الوظيفة : **وزير الدولة للتنمية المحلية**

الملحق رقم (١)

الوصف التفصيلى للتعديل الخامس

لمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

اتفاقية مساعدة

رقم (٢٦٣-١/٢٩٤)

أولا - التمهيد :

يصف هذا الملحق الأنشطة التى يتعين تنفيذها باستخدام الأموال المخصصة لهذه الاتفاقية . ولا يفسر أى أمر مما يرد بهذا الملحق رقم (١) على أنه تعديل لأية تعاريف لأحكام هذه الاتفاقية . وفى حدود تعاريف الهدف ومجالات البرنامج وعناصره الواردة فى البندين (٢-١) و(٢-٢) ، يجوز تعديل هذا الملحق رقم (١) باتفاق مكتوب للممثلين المعتمدين للطرفين دون الحاجة إلى تعديل رسمى للاتفاقية على أن لا يتم تغيير هدف البرنامج ومجالاته وعناصره كما هو موضح فى المادة الرابعة لهذا الاتفاق .

ثانيا - الخلفية :

تعد الإدارة الحكومية الرشيدة والمشاركة الفعالة للمواطنين فى الحياة العامة من مقتضيات تيسير وتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين ، وتتناول اتفاقية المساعدة بطريقة منهجية مكونات رئيسية من أوجه العملية الديمقراطية . وبعد وجود نظام قضائى فعال يكفل حقوق المواطنين فى الإجراءات القانونية أحد متطلبات الاقتصاد الحديث . ويساعد وجود إدارة حكومية - تتسم بالفعالية والشفافية والقدرة على الاستجابة على الصعيدين الإقليمى والمحلى - على بناء وتوطيد ثقة المواطن بالحكومة والعملية الديمقراطية ، كما يعمل الإعلام الهادف والمسئول والمستقل على جعل كل من المواطنين والحكومة أكثر إطلاعًا واستجابة فيما يتعلق بالأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة . والالتزام بمعايير حقوق الإنسان هام لزيادة مصداقية المؤسسات الرئيسية للحكومة .

ثالثا - عناصر البرنامج والعناصر الفرعية ومؤشرات البرنامج :

تساهم المبادرات الحكومية وبرامج المشاركة فى تحقيق هدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتعلق بـ «الحكم العادل والديمقراطى».

ولتحقيق هذا الهدف ، ستركز الأنشطة على ثلاثة مجالات للبرنامج وهى : «سيادة القانون وحقوق الإنسان» ، «الحكم الجيد» ، و«المجتمع المدنى» .

ويتضمن مجال البرنامج المتمثل فى «سيادة القانون وحقوق الإنسان» عنصرين هما «النظام القضائى وحقوق الإنسان» . العنصران الفرعيان يخصان «النظام القضائى» هما :

(أ) تشغيل المؤسسات والقائمين بالعمل . و

(ب) الوصول للعدالة .

وسوف يعمل العنصر الفرعى الأول على :

(أ) زيادة معرفة القضاة ووكلاء النيابة والوسطاء بالقانون ، وتعزيز قدرتهم على القيام بواجباتهم بشكل دقيق ومنصف ، وزيادة كفاءة إدارة الإجراءات القضائية وما يتصل بها . و

(ب) تزويد القضاة ووكلاء النيابة والوسطاء وموظفى الدعم الإدارى والفنى بالمعلومات والمهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ واستدامة مبادرات الإصلاح .

ويعمل العنصر الفرعى الثانى على زيادة القدرة للحصول على الخدمات القانونية خاصة بالنسبة للسيدات والمتهمين من الفقراء فى قضايا جنائية والمساهمة فى حصول هؤلاء الأفراد على معاملة عادلة .

العنصر الفرعى الخاص بـ «حقوق الإنسان» يخص الأنظمة والسياسات حيث سيقوم بتعزيز قدرة المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة على تأييد تغيير السياسات وتحسين قدرة المجلسين والمنظمات غير الحكومية على مخاطبة أعمال العنف ضد السيدات والأطفال والاستجابة لها .

ويتضمن مجال برنامج «الحكم الجيد» عنصراً يخص «الحكم المحلى واللامركزية» وعنصراً فرعيًا يخص «تمثيل الحكم المحلى واستجابته» .

وسوف يعمل هذا العنصر الفرعى على :

(أ) زيادة الموارد المالية المصرية المتاحة للمحليات من أجل الاستجابة لأولويات المجتمع ؛

(ب) تشجيع آليات المشاركة فى تخطيط وتخصيص ومراقبة استخدام الموارد ؛ و

(جـ) تعزيز القدرات الإدارية والإطار القانونى للحكم المحلى لإدارة هذه الموارد بكفاءة وشفافية .

ويتضمن مجال البرنامج «المجتمع المدنى» عنصراً يخص «إصلاح الإعلام وحرية تداول المعلومات» وعنصراً فرعيًا يخص «القدرات المؤسسية والاحتراف» .

وسوف يعمل هذا العنصر الفرعى على :

(أ) بناء القدرات فى مجال التدريب والإدارة لمؤسسات التدريب الإعلامية المصرية ؛

(ب) تحسين القدرات الإدارية والاقتصادية لقطاعى الصحافة المطبوعة والإذاعة المصرية المرئية والمسموعة ؛

(جـ) تعزيز الاحتراف المهنى والقدرة التنظيمية والأداء الاقتصادى للإعلام المحلى ؛ و

(د) تحسين البيئة اللازمة لإيجاد إعلام محترف وموضوعى واقتصادى فى مصر .

رابعًا - الأنشطة :

تساهم الأنشطة المبينة أدناه بشكل جزئى فى تحقيق النتائج الواردة فى البند «ثالثًا» . ويتعين أن تفى جميع الأنشطة بالمعايير الأساسية والتى تتضمن إثبات التوافق مع الهدف الاستراتيجى ، ووجود علاقة واضحة مع النتيجة المراد تحقيقها ، وقابلية قياس النتائج ، وخصوصية النشاط المزمع تنفيذه ، وتوافق التكلفة المقترحة مع الفوائد المتوقعة .

(أ) إدارة القضاء الجنائى :

تعزيز نظام القضاء الجنائى عن طريق المساعدة فى إدخال العمل الآلى فى مجالات مختارة فى مكتب النائب العام (بما فى ذلك ملف الدعوى بوجه خاص) وإقامة شبكة قانونية تتضمن أحكام محكمة النقض .

مساعدة مكتب النائب العام فى دراسة واستحداث نظام دفاع عام عن طريق دعم دراسة واستحداث نموذج للنظام وتعزيز تنفيذه . ويتضمن هذا النشاط تقديم معونة فنية للتخطيط والتنفيذ وإعداد برامج التدريب وتدريب المدعين وتقييم التنفيذ والأداء .

حسن التعامل مع موضوعات حقوق الإنسان عن طريق مساعدة المركز القومى للدراسات القضائية على وضع مقررات دراسية يعمل من خلالها المدعون على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان من أجل إنفاذ فعال للإجراءات القضائية .

(ب) القضاء الأسرى :

تعزيز القدرة على الوساطة فى النزاعات الأسرية عن طريق تقديم المعونة الفنية للعمل مع المركز القومى للدراسات القضائية على وضع برامج تدريبية تعنى بإعداد قضاة ووسطاء مهرة لمحاكم الأسرة .

زيادة القدرة على الحصول على معلومات عن الخدمات القانونية لمحاكم الأسرة عن طريق العمل مع وزارة العدل لتحقيق ما يلى :

تنمية قدرة محاكم الأسرة على تقديم معلومات لعامة الناس بشأن المحاكم الجديدة بما فى ذلك خدمات الوساطة والوسائل المساعدة بشأن كيفية استخدام المحكمة .

زيادة إمكانية الحصول على معلومات عن الخدمات القانونية لمحاكم الأسرة عن طريق العمل مع المجلس القومى للطفولة والأمومة من أجل :

مساعدة المنظمات غير الحكومية على زيادة الوعى فى ثلاثة مجالات تتعلق بمحاكم الأسرة (بما فى ذلك خدمات الوساطة) ، وتعريف المرأة والآخرين بشأن حقوقهم القانونية ، وتحديد مصادر المساعدة القانونية بناءً على المقدرة المادية وذلك لمن يحتاج إليها .

إعداد نظام معلومات إدارية بالاشتراك مع وزارة العدل لجمع البيانات عن التقدم الذى يتم إحرازه فى خدمات الوساطة بمكاتب الوساطة ، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر عدد دعاوى الوساطة التى تم البت فيها ونتائجها .

(جـ) تطوير الإعلام المتخصص :

تحديث / تحسين الاحتراف بالإعلام المصرى وتحسين قدراته التدريبية وتطويرها عن طريق تعزيز مؤسسات التدريب الإعلامية المصرية على صعيد التعليم المتوسط والجامعى . وتعمل الأنشطة على تحسين مواد التدريس ، وتطوير مرافق التعليم ، وزيادة فرص التبادل الدولى ، وتحديث طرق التدريس ، ومن خلال هذا البرنامج ، تقدم مؤسسات التدريب الإعلامى تدريبًا فنيًا للصحفيين والمديرين والمسئولين بالحكومة بشأن إعداد الأخبار ونقلها ومصادر الأخبار وأخلاقيات المهنة والصحافة المتخصصة والعلاقات الصحفية وإدارة الأعمال مع إعطاء أهمية خاصة للتدريب باللغة الإنجليزية لتعلقه بمجال البحث وإعداد الأخبار ونقلها .

تعزيز المؤسسات لدعم جهود مصر فى اعتلاء مركز إعلامى إقليمى وذلك للتدريب المتطور والإنتاج والمؤتمرات المتخصصة . الاستفادة من تنمية القدرات التدريبية مع زيادة التركيز فى نفس الوقت على قدرة مصر على اجتذاب الإعلاميين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتدريب والمؤتمرات .

الارتقاء بقطاع الإعلام المصرى إداريًا واقتصاديًا عن طريق حل المشاكل - التى تواجه الاستمرارية المالية لمؤسسات الإعلام المصرية - مثل ضعف الإدارة وضعف الإيرادات وعدم الاستجابة لاحتياجات الجمهور وذلك عن طريق تقديم الاستشارات داخل المؤسسة ، وتوفير المنتجات والمعدات ، والتدريب وتعزيز الاتحادات الإعلامية . الارتقاء بالإدارة فى الحقل الإعلامى ، وتنمية القدرات فى مجال التدريب واستشارات الأعمال ، وتعزيز قدرة الإعلام على زيادة الإيرادات عن طريق الإعلانات .

دعم مهنية الإعلام المحلى وقدرته على الاستمرارية اقتصاديًا ، وتقديم المعونة الفنية والدعم المالى له بغية دراسة واستحداث نماذج منخفضة التكلفة قادرة على الاستمرارية اقتصاديًا تهدف إلى الارتقاء بمهنية الإعلام المحلى وتعمل على تعزيز وسائل الإعلام المحلية فى مصر التى مازالت فى حاجة إلى التطور .

تنمية بيئة مواتية من أجل إعلام مصرى محترف وموضوعى قادر على الاستمرار من الناحية الاقتصادية عن طريق المساعدة فى وضع السياسات . تشجيع الدعم واسع النطاق عبر القطاعات الهادفة من أجل تحقيق إعلام مستقل وقادر على الاستمرارية من الناحية الاقتصادية ودعم المنظمات غير الحكومية التى تدعم التفوق الإعلامى وإصلاح السياسات الإعلامية .

(د) مبادرة اللامركزية المصرية :

التعاون مع الحكومة المركزية والمحافظات الرائدة لتعظيم عملية تحصيل الأتعاب والرسوم والضرائب المقررة وفقًا للإطار القانونى المعمول به والاحتفاظ بها . العمل فى نفس الوقت على مستوى السياسة القومية مع متخذى القرار والمجامعات والجهات المانحة الأخرى من أجل زيادة المرونة على الصعيد المحلى فى تطبيق هذه الآليات وتحقيق الاستقلالية فى الاحتفاظ بالإيرادات الناشئة المتحصل عليها .

دعم الآليات التى تتيح مشاركة المواطنين فى عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلى فيما يتعلق بأوجه استخدام الموارد الذاتية . وتتوافق الآليات مع مناهج التخطيط الحالية بحيث يتمكن من خلالها المواطنون المحليون والمسئولون الشعبيون والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من المشاركة والمبادرة بالمشروعات التى تلبى أولويات المجتمع المحلى . ويتعين أن تمكن هذه القنوات المشاركين فيها من الرقابة والإشراف على قرارات وحدات الإدارة المحلية وممارساتها وادائها .

تنمية وتقوية القدرة الإدارية لتسهيل اللامركزية . مساعدة الحكومات المحلية من أجل تنمية القدرة الإدارية من أجل إدارة موارد الدخل ومشروعات الاستثمار الرأسمالى وذلك على نحو يتسم بالفعالية والشفافية . وسيتم إتاحة المعونة الفنية والتدريب على ماهية الوزارات التى تبادر بتطبيق الإدارة اللامركزية وسيقوم المحافظون بدورهم فى مبادرة اللامركزية عن طريق نقل السلطات والمسئولية إلى المجالس الشعبية المحلية والمسئولين التنفيذيين المحليين .

المساعدة فى تشكيل الاستراتيجية القومية والخطة التنفيذية بشأن اللامركزية فى مصر من خلال إتاحة تقديم النصح الدقيق والهادف عن السياسات لوزارة الدولة للتنمية المحلية ، وكذلك وزارة المالية ، ووزارة الدولة للتنمية الإدارية ومؤسسات أخرى هامة للحكومة المصرية .

(هـ) حقوق الإنسان :

زيادة قدرات المجلس القومى للمرأة بإتاحة المساعدة الفنية ، ودعم التدريب والسلع لتحقيق ما يلى :

مساندة السياسات التى من شأنها حماية حقوق السيدات وتوفير المعلومات والتوعية والدعم لإصدار القوانين او دعم السياسات المؤسسية لحماية حقوق السيدات ، و

قيادة وتسهيل الفاعليات المناسبة والجهود من خلال منظمات المجتمع غير الحكومية لمنع العنف ضد السيدات ومساعدة ضحايا هذا العنف .

زيادة قدرات المجلس القومى للأمومة والطفولة لتنفيذ خطته القومية للعمل الخاصة بمنع العنف ضد الأطفال (٢٠٠٦) وتوفير المساعدة الفنية ودعم التدريب والسلع لتحقيق ما يلى :

زيادة التوعية العامة لمعرفة أهمية حقوق الأطفال .

مساندة المقاييس التشريعية والتغيرات المؤسسية لمنع كل أشكال العنف البدنى والعقلى متضمنة العقوبة البدنية والاستغلال الجنسى .

مساندة حماية حقوق الطفل فى المنزل والمجتمع وفى التنظيم المؤسسى .

الاستجابة للأطفال المعرضين للاستغلال مع إتاحة الخدمات لذلك .

(و) دعم الجهات شبه الحكومية :

سيتم توفير التمويل لدعم فرص مبادرات الديمقراطية والحكم التى تتبناها الجهات شبه الحكومية كلما تواجدت هذه الفرص . ومن أهداف هذه الاتفاقية ، سوف يتم اعتبار الجهات شبه الحكومية هى الجهات المشكلة بواسطة القانون المحلى والتى تتلقى تمويلاً من حكومة جمهورية مصر العربية و/أو يتم تعيين الموظفين والمديرين العاملين بها بواسطة أحد فروع حكومة جمهورية مصر العربية (مثل التشريعى ، التنفيذى ، القضائى) بغض النظر عن كونهم موظفين لحكومة جمهورية مصر العربية نفسها وهذه الجهات لا تكون منظمات غير حكومية .

خامسا - متابعة الاداء وتقييمه :

سيساهم تنفيذ المبادرات الحكومية وبرنامج المشاركة جزئيًا فى تحقيق إنجازات مجالات البرنامج وعناصره المذكورة فى بند ثالثًا من هذا الملحق . وسيتم قياس هذه الإنجازات باستخدام المؤشرات التوضيحية مثل :

(أ) إدارة القضاء الجنائى :

عدد النقاط التى تم تحقيقها لإتمام الميكنة فى مكتب النائب العام كل عام (والنسبة التراكمية للنقاط التى تم تحقيقها إلى إجمالى النقاط المستهدفة) .

عدد النقاط للتعديلات الإيجابية السنوية الخاصة بالتشريع ، والتنظيمات ، أو السياسات المؤسسية لتحسين النظام القضائى المنفذ من خلال مساعدة الحكومة الأمريكية .

عدد الأفراد العاملين بقطاع القضاء الذين تلقوا تدريبًا من الحكومة الأمريكية .

عدد المؤسسات والهيئات القانونية المدعمة من الحكومة الأمريكية .

بحث واستحداث نظام عام للدفاع .

(ب) القضاء الأسرى :

عدد الأفراد العاملين بقطاع القضاء الذين تلقوا تدريبًا من الحكومة الأمريكية .

عدد المؤسسات والهيئات القانونية المدعمة من الحكومة الأمريكية .

عدد الأفراد الذين قاموا بزيارة مراكز الخدمات القانونية التى تدعمها الحكومة الأمريكية والتى تخدم المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمهمشة .

عدد منظمات المجتمع المدنى التى تستخدم من دعم الحكومة الأمريكية لتحسين القدرات التنظيمية الداخلية لها .

عدد (والنسبة المئوية) المنظمات غير الحكومية التى تم تدعيم قدراتها وتم بالفعل تحسين هذه القدرات والذى يمكن تحديده طبقًا لزيادة عدد النقاط عن آخر عدد مسجل على كارت تسجيل النقاط للمنظمات غير الحكومية .

عدد التعديلات الإيجابية السنوية الخاصة بالتشريع والتنظيمات ، أو السياسات المؤسسية لتحسين نظام القضاء المنفذ من خلال مساعدة الحكومة الأمريكية .

(ج) الإعلام :

أن تعكس عينتان لقياس المضمون الإعلامى للجهات الإعلامية المستهدفة قبل تنفيذ هذا البرنامج وبعده ما يلى :

أن يتم إعداد الأخبار بموضوعية وبطريقة عادلة ومن مصادر جيدة وفقًا لمعايير أخلاقيات المهنة المقبولة والمتعارف عليها .

أن ينعكس استخدام المعدات والمهمات الفنية المتطورة - فى جمع الأخبار وإنتاجها وتوزيعها بمنافذ الإعلام المستهدفة - على عملية إعداد الأخبار ونقلها .

تحقيق تحسن واضح فى المهارات اللغوية للصحفيين عن طريق إجراء اختبارين باللغة الإنجليزية قبل تنفيذ هذا البرنامج وبعده لتحديد مستويات هذا التحسن .

زيادة عدد الصحفيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين يحضرون الدورات المقدمة بمعاهد التدريب المصرية .

إيرادات إعلانات الإعلام المطبوع والمذاع المستهدفة بما فى ذلك منافذ الإعلام المحلى .

(د) اللامركزية :

النسبة المئوية للإيرادات المحققة على المستوى المحلى والتى تحتفظ بها الحكومة المحلية فى المحافظات المستهدفة .

دور فعال للمجالس الشعبية المحلية فى عملية التخطيط والتخصيص والرقابة فيما يتعلق بالموازنات المحلية على صعيد المحافظة والأقاليم والقرى .

عدد المسئولين المحليين (المحافظون ورؤساء الأقاليم والقرى) الذين يباشرون سلطاتهم الإدارية (التعيين والفصل من الخدمة) على موظفى الوزارة .

الاستراتيجية القومية والإطار القانونى والتى تتيح بعض اللامركزية المالية والإدارية والسياسة .

(هـ) حقوق الإنسان :

عدد الحملات المؤيدة لحقوق الإنسان والتى تدعمها الحكومة الأمريكية .

عدد الشركاء الرئيسيين الحكوميين وغير الحكوميين الذين تم تدريبهم على الأنشطة المتعلقة بالعنف ضد السيدات والأطفال .

عدد المنظمات غير الحكومية المحلية التى تحصل على دعم من المشروع الخاص بمخاطبة العنف ضد السيدات و/أو الأطفال .

سيتم عمل تقييم واحد على الأقل لكل نشاط . ويمكن لهذه التقييمات أن تختبر مدى تحقيق هذه الأنشطة للأهداف المرجوة منها ، وتقدير التأثير العام للأنشطة الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى هذا القطاع والتوصية بالتعديل اللازم للأنشطة لتحسين الأداء .

سادسا - مهام والتزامات الطرفان :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تكون وزارة العدل الوزارة المنفذة لأنشطة إدارة نظام القضاء الجنائى وأنشطة محاكم الأسرة المتعلقة بوزارة العدل . ويكون المجلس القومى للمرأة الجهة المنفذة لأنشطة حقوق الإنسان التى تمنع العنف ضد السيدات . ويكون المجلس القومى للطفولة والأمومة الجهة المنفذة لمكون المنظمات غير الحكومية المتعلقة بنشاط القضاء الأسرى وأنشطة حقوق الإنسان التى تدعم فاعليات الخطة القومية لمنع العنف ضد الأطفال . وتكون وزارة الدولة للتنمية المحلية الوزارة المنفذة لنشاط اللامركزية . وتكون وزارة التعاون الدولى الجهة المنفذة لنشاط تعزيز الإعلام .

تم تعيين لجنة تسيير تعنى بنشاط تعزيز الإعلام الهادف على وجه التحديد ، تتكون من ممثلين من المؤسسات الإعلامية البارزة ووزارة التعاون الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . ويبلغ عدد أعضائها عشرة أعضاء : عضواً واحداً من كل من الجهات التالية : وزارة التعاون الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجريدة الأهرام ونقابة الصحفيين المصرية وجريدة الأخبار ووكالة أنباء الشرق الأوسط واتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى وكلية الإعلام بجامعة القاهرة والهيئة العامة للاستعلامات والمجلس الأعلى للصحافة . ويجوز كذلك لممثل مكتب الشئون العامة بالسفارة الأمريكية حضور اجتماعات اللجنة . وتجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر وتهدف إلى تحقيق التوافق فى الرأى . ولا يحصل أعضاء لجنة التسيير على أتعاب نظير خدمتهم فيها .

وتتولى لجنة التسيير المهام الواردة فيما يلى :

دراسة سياسات البرنامج وأولويات قطاع الإعلام وتقديم المشورة فى ذلك الشأن .

المساعدة فى نشر المعلومات بشأن أهداف وأنشطة برنامج تنمية الإعلام الهادف ، و متابعة التقدم الذى يتم إحرازه من أجل تحقيق النتائج المطلوبة .

وبالمثل ستقوم لجنة تعنى بنشاط مبادرة اللامركزية المصرية تتكون من ممثلين من وزارة التنمية المحلية ، ووزارة التخطيط ، ووزارة المالية ، ووزارة التنمية الإدارية ووزارة التعاون الدولى بتقديم المشورة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن التوجه الاستراتيجى والتقدم الذى يتم إحرازه فى سبيل تنفيذ النشاط .

يتم تعيين الجهات الأخرى (المستفيدين الآخرين) كهيئات تمثل ج.م.ع فى تنفيذ الأنشطة ، وذلك بموجب خطابات تنفيذية بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

(ب) الوكالة الأمريكية :

يناط بالوكالة الأمريكية - بصفتها الجهة الممولة لهذه الاتفاقية - توقيع العقود والمنح لتنفيذ الأنشطة الضرورية بغية تحقيق النتائج المبينة فى هذه الاتفاقية .

سابعاً - الخطة المالية :

ترد الخطة المالية التوضيحية لهذه الأنشطة فى الجدول الملحق بهذه الاتفاقية . ويجوز إدخال تعديلات على الخطة المالية من قبل ممثلى الطرفين دون الحاجة إلى إجراء تعديل رسمي للاتفاقية ، ويكون ذلك شريطة ألا تؤدى التعديلات إلى تجاوز المساهمة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المبلغ المنصوص عليه فى البند (٣-١) من هذه الاتفاقية .

مرفق (١)

الخطة المالية التوضيحية

لمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

اتفاقية المساعدة رقم (٢٦٣-١/٢٩٤)

النشاط	الالتزامات السابقة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالدولار الأمريكى)	الالتزامات الحالية للعام المالى ٢٠٠٨ (بالدولار الأمريكى)	إجمالى الالتزامات حتى تاريخه (بالدولار الأمريكى)	الالتزامات المستقبلية المتوقعة للوكالة الأمريكية (بالدولار الأمريكى)	إجمالى المخطط لمساهمة الوكالة الأمريكية (بالدولار الأمريكى)	(*) مساهمة جمهورية مصر العربية (بالجنيه المصرى) من حساب FT-800
إدارة العدالة الجنائية	٩٠٠٠٠٠	.	٩٠٠٠٠٠	.	٩٠٠٠٠٠	٦٣٩٠٠٠
القضاء الأسرى	٨٧٠٠٠٠٠	.	٨٧٠٠٠٠٠	.	٨٧٠٠٠٠٠	٧٦٦٠٠٠
اللامركزية	٦٥٠٠٠٠٠	.	٦٥٠٠٠٠٠	.	٦٥٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
تطوير الإعلام	٦٥٠٠٠٠٠	.	٦٥٠٠٠٠٠	.	٦٥٠٠٠٠٠	٣٩٥٠٠٠
حقوق الإنسان	٢٠٠٠٠٠٠	.	٢٠٠٠٠٠٠	.	٢٠٠٠٠٠٠	٦٣٨٠٠٠
دعم الهيئات شبه الحكومية	١٠٠٠٠٠٠	.	١٠٠٠٠٠٠	.	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٢٠٠٠
تقييم إدارة البرنامج	٩٥٠٠٠٠	.	٩٥٠٠٠٠	.	٩٥٠٠٠٠	-
الإجمالى الفرعى طبقا لاتفاقية الهدف الاستراتيجى	٣٤٦٥٠٠٠٠		٣٤٦٥٠٠٠٠		٣٤٦٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
٢-١ سيادة القانون وحقوق الإنسان	١٢٥٥٠٠٠٠	١٤٨٥٠٠٠٠	٢٧٤٠٠٠٠٠	١٥٦٣٧٠٠٠	٤٣٠٣٧٠٠٠	
٢-١-٣ النظام القضائى	٩٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠٠	٧٨٢٠٠٠٠	٢٥٣٢٠٠٠٠	
٢-١-٤ حقوق الإنسان	٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠	١٦٧٦٧٠٠٠	
٢-١-٥ دعم البرنامج (سيادة القانون)	٥٥٠٠٠٠	.	٥٥٠٠٠٠	.	٥٥٠٠٠٠	
٢-١-٦ الإدارة والإشراف (سيادة القانون)		٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	

النشاط	الالتزامات السابقة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالدولار الأمريكى)	الالتزامات الحالية للعام المالى ٢٠٠٨ (بالدولار الأمريكى)	إجمالى الالتزامات حتى تاريخه (بالدولار الأمريكى)	الالتزامات المستقبلية المتوقعة للوكالة الأمريكية (بالدولار الأمريكى)	إجمالى المخطط لمساهمة الوكالة الأمريكية (بالدولار الأمريكى)	(*) مساهمة جمهورية مصر العربية (بالجنيه المصرى) من حساب FT-800
٢-٢ الحكم الرشيد	٧٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٢٢٥٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠	١٦٤٥٠٠٠٠	
٢-٢-٣ الإدارة المحلية واللامركزية	٧٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠٠	
٢-٢-٦ دعم البرنامج (الحكم)	٢٥٠٠٠٠	٠	٢٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	
٢-٤ المجتمع المدنى	٣٧٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٩٦٥٠٠٠٠	
٢-٤-٢ الإصلاح الإعلامى وحرية المعلومات	٣٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	
٢-٤-٣ دعم البرنامج (المجتمع المدنى)	٢٥٠٠٠٠	٠	٢٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	
الإجمالى الفرعى طبقا لمجالات البرنامج	٢٣٥٥٠٠٠٠	٢٢٨٥٠٠٠٠	٤٦٤٠٠٠٠٠	٢٢٧٣٧٠٠٠	٦٩١٣٧٠٠٠	٠
الإجمالى الكلى	٥٨٢٠٠٠٠٠	٢٢٨٥٠٠٠٠	٨١٠٥٠٠٠٠	٢٢٧٣٧٠٠٠	١٠٣٧٨٧٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠

(*) المساهمة المقدمة من ج.م.ع من حساب FT-800 تمثل مدفوعات حصة المقاول الأمريكى من التأمينات الاجتماعية وتذاكر الطيران .

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٥٠) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ويعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠٠٨/٩/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط